



المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJIK
ARAŞTIRMA MERKEZİ

مقتل علي عبد الله صالح وأثره على مستقبل المؤتمر الشعبي العام والعلاقة مع الحوثيين

ورقة مقدمة إلى ندوة:
« الأزمة اليمنية.. قراءة في المعادلة الداخلية وتأثير دول الجوار »

تنظيم: المؤسسة العربية للدراسات
الاستراتيجية بالتعاون مع مركز «سيتا» التركي
مارس ٢٠١٨ - إسطنبول

ياسين التميمي
باحث سياسي يمني

شكل يوم الرابع من شهر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧ محطةً زمنيةً مهمةً في مسار الأحداث على الساحة اليمنية ببعديها السياسي والعسكري.. ففي هذا اليوم لقي الرئيس اليمني السابق - رئيس المؤتمر الشعبي العام علي عبد الله صالح مصرعه في منزله الكائن بوسط العاصمة، بعد يومين من القتال بين القوات التابعة له والحوثيين الذين يسيطرون على صنعاء، بشكل كامل، وكانو في نظر علي عبد الله صالح نفسه حكام المرحلة الراهنة والمسؤولين عن الدولة، في ظل عدم اعترافه بالسلطة الانتقالية الشرعية المعترف بها دولياً برئاسة نائبه وخلفه الرئيس عبد ربه منصور هادي المقيم حالياً في الرياض.

حكم علي عبد الله علي عبد الله صالح البلاد خلال الفترة من ١٧ يوليو/ تموز ١٩٧٨ وحتى ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١، يوم أن وقع فيه بالعاصمة السعودية الرياض على اتفاق المبادرة الخليجية الذي تنازل بموجبه عن السلطة لنائبه الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي، الذي انتخب بعد أكثر من عام أي في ٢١ فبراير/ شباط بالتوافق رئيساً للبلاد في اقتراع شارك فيه نحو أكثر من ستة ملايين ناخب.

يصعب التفريق بين الرئيس علي عبد الله صالح وحزبه المؤتمر الشعبي العام فالعلاقة بينهما هي في الحقيقة علاقة وجودية، فعلي عبد الله صالح هو مؤسس الحزب، والحزب ارتبط من حيث النفوذ والتأثير بالدولة التي حكمها علي عبد الله صالح، وكأي حاكم فردي أمضى علي عبد الله صالح فترة حكمه مخالفاً لنصوص الدستور ومتجاوزاً للقوانين في كل سلوكه وتصرفاته.

ولهذا يمكن القول إن علي عبد الله صالح لم يترك إراثاً سياسياً ولا حتى فكرة حزبية، بل ترك هيكلاً فضفاضاً سرعان ما أصبح خاوياً ومبعثراً ومجزئاً عندما انقطع عنه نفوذ مؤسسه وأمواله التي كان يضخها لإقناع العشرات من القيادات المعروفة بميولها الانتهازية لمعظمها، بجدوى البقاء إلى جانبه والتذرع بالمؤتمر الشعبي العام لإضفاء صفة الممارسة السياسية المدنية في واقع يهيمن عليه الانقلاب على السلطة الشرعية وتثخنه الحرب وتباعثها الاقتصادية والإنسانية.

وعلى مدى السنوات الست الماضية عمل علي عبد الله صالح على تكريس المؤتمر الشعبي العام واجهة عريضة لمشروع سياسي مغاير للمشروع السياسي الذي يعمل عليه ويحاول إنجاز الحوثيون، خصوصاً بعد أن سيطروا بشكل كامل على الدولة ومؤسساتها ومواردها المالية في صنعاء والمحافظات التي لا تزال تقع خارج نفوذ السلطة الشرعية.

لهذا أبدى الحوثيون قدراً من الضغينة تجاه المؤتمر وزعيمه معاً، فكانت نهاية علي عبد الله صالح على يد الحوثيين تعني فيما تعني الخلاص من تركته السياسية ليس عبر إفنائها بل عبر وضع اليد عليها، وفق ما تمليه الضرورة المرحلية من بقاء الصورة الشكلية من الشراكة الوطنية التي يسوقها الحوثيون في مناطق نفوذهم وفي الخارج أيضاً.

في هذه الورقة سيجري التركيز على الأثر الذي خلفه مقتل علي عبد الله صالح على طريقي الانقلاب:

(المؤتمر والحوثي)، ولكن ذلك لن يتم دون إعطاء نبذه عن الخلفية التاريخية والظروف السياسية التي تشكل فيها المؤتمر الشعبي والدوافع والأهداف التي توخاها علي عبد الله صالح من وراء تأسيسه. كما لا يمكن الحديث عن أثر مقتل علي عبد الله صالح دون التطرق إلى الأدوار المؤثرة التي تتحكم بالمشهد السياسي والعسكري في البلاد في هذه المرحلة وأولوياتها وأجنداتها المتصلة بمستقبل اليمن وبرغبة بعضه في توسل المؤتمر الشعبي العام في إنجاز التسوية المقبلة لمصير اليمن بعد الحرب.

لهذا ستأتي هذه الورقة في ثلاثة محاور أساسية هي:

- ١- ظروف وخلفيات ودوافع تأسيس المؤتمر الشعبي العام.
- ٢- تداعيات مقتل صالح على المؤتمر وجماعة الحوثي
- ٣- دوافع اهتمام التحالف بتركة صالح السياسية والعسكرية المنهارة.



ظروف وخلفيات ودوافع تأسيس المؤتمر الشعبي العام

المحور الأول

ظروف وخلفيات ودوافع تأسيس المؤتمر الشعبي العام.

الوطني التي استغرقتها اللجنة قرابة العامين والشهرين. وبعد أن أنجزت اللجنة مهمة صياغة مشروع الميثاق الوطني الذي سيتحول إلى دليل سياسي ونظري للمؤتمر الشعبي العام، طلب منها أن تحوله إلى مصفوفة عرضت في استمارة استبيان على المؤتمرات الشعبية التي عقدت على مستوى محافظات اليمن الشمالي قبل أن يقدم مشروع الميثاق بصيغة النهائية في الرابع من أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٨١ إلى الرئيس علي عبد الله صالح آنذاك لاعتماده.

في عام ١٩٨٢ أصدر رئيس الجمهورية العربية اليمنية حينها علي عبد الله صالح قراراً جمهورياً برقم (١٩) قضى بتأسيس المؤتمر الشعبي العام، وتحديد عضويته بألف عضو، ويتم انتخاب ٧٠٪ منهم، في المؤتمرات الشعبية المصغرة، وتعيين ٣٠٪ من قبل الرئيس.

وقد انعقد المؤتمر الشعبي العام الأول في العاصمة صنعاء خلال الفترة من ٢٤-٢٦ أغسطس/ آب ١٩٨٢م، تم خلاله إقرار الصياغة النهائية لمشروع الميثاق، واستمرار المؤتمر الشعبي العام أسلوباً للعمل السياسي، وانتخاب الرئيس علي عبدالله علي عبد الله صالح أميناً عاماً للمؤتمر في ٣٠/ آب، أغسطس ١٩٨٢م. كما تم إقرار النظام الأساسي للمؤتمر، والذي تشكلت بموجبه اللجنة الدائمة للمؤتمر وأمانة سرها واللجان المتخصصة واللجنة العامة.. وأقر برنامج العمل السياسي للمؤتمر، الذي كرس المؤتمر الشعبي العام كحارس أمين على الثورة اليمنية ومكتسباتها وفي المقدمة منها النظام الجمهوري، قبل أن تتسارع الأحداث لتنتهي بعد ٣٠ عاماً إلى أن

وفقاً للسردية التاريخية الرسمية التي نشرت في المدونة الإلكترونية لمعهد الميثاق الوطني التابع للمؤتمر الشعبي العام (١) فقد تأسس هذا الحزب أو التنظيم في ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م، إثر حوار وطني شمل جميع فئات الشعب وقواه السياسية والاجتماعية، دعا إليه رئيس الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) آنذاك علي عبدالله صالح.

ووفقاً لهذه السردية أيضاً فإن علي عبد الله صالح وضع في طليعة همومه واهتماماته منذ توليه الرئاسة في ١٧ يوليو/ تموز ١٩٧٨، البحث عن صيغة لنظرية عمل وطني يلتقي عليها أبناء الشعب بهدف ملء الفراغ السياسي والتنظيمي، وبحيث تتفاعل مع مبادئ الشعب، وقيمه، وأهداف ثورته.

دعا علي عبد الله صالح لحوار وطني منذ أواخر سنة حكمه الأولى عندما أوكل إلى لجنة من المفكرين والعلماء والمثقفين من داخل مجلس الشعب، وخارجه، وضع مسودة أولية لمشروع ميثاق وطني تطرح للنقاش.

وفي عام ١٩٨٠ صدر القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٨٠م، القاضي بتشكيل لجنة الحوار الوطني، والتي ضمت في عضويتها خمسين مشاركاً على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم السياسية والفكرية للبحث عن أنسب صيغة لملء الفراغ السياسي والتنظيمي.. وأحيلت إليها مسودة المشروع الأولى المعدلة.

بدأت لجنة الحوار الوطني عقد أول اجتماعاتها بتاريخ ٢١ يونيو/ حزيران ١٩٨٠، واستمرت فترة الحوار

١ () فكرة المؤتمر الشعبي العام وفلسفته ومراحل قيامه- الموقع الإلكتروني لمعهد الميثاق الوطني التابع للمؤتمر الشعبي العام

يتضح من صيغة الميثاق وعلى الأخص الباب الأول منه (الإسلام عقيدة وشريعة).

فهذا الباب أخذ حينها بعين الاعتبار الحساسية الشديدة تجاه الأحزاب والنشاط الحزبي لدى الجارة الكبرى لليمن: المملكة العربية السعودية التي وقفت خلف وصول علي عبد الله صالح إلى السلطة والتي كانت تمول ميزانية الحكومة وتؤمن ميزانيات خاصة لكبار الشخصيات النافذة في الدولة.

لذا جاء هذا الباب مثبتاً الصفة اللاحزبية واللامدنية للمؤتمر الشعبي العام.. استناداً إلى الفقرة التاليتين من هذا الباب:

«إننا نرفض أية نظرية في الحكم، أو الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع تتناقض مع عقيدتنا وشريعتنا الإسلامية، ولكننا نعتقد إن من حق أي فرد أو جماعة امتلاك الحرية في إعلان الآراء والأفكار، وإنتهاج العمل الديمقراطي السليم لتحقيقه، بشرط أن لا يخرج عن الإطار الإسلامي.

وإنطلاقاً من إيماننا بشمول المنهج الإسلامي، نرى أن أهم المرتكزات التي تقوم عليها حياتنا العملية، هي العودة إلى منابع الصافية للعقيدة، كتاب الله وسنة رسوله، ومقاومة البدع الفاسدة الأباطيل الدخيلة على الدين، ومقاومة نزعات الإلحاد والشرك، وإحياء رسالة المسجد، حتى يعود إلى سابق عهده، مركز هداية وإشعاع، وإصلاح، وسمو في العلاقات العملية»^(٢).

ومن أهم دوافع تأسيس المؤتمر الشعبي العام بالنسبة لعلي عبد الله صالح رغبته في بناء تنظيم سياسي حاكم ليكون نظيراً للحزب الاشتراكي اليمني (الشيوعي) في

يتورط مؤسس الحزب، بدافع الانتقام والرغبة في استعادة السلطة، في استدعاء أعداء النظام الجمهوري وتمكينهم من الدولة اليمنية.

تلك كانت هي السردية التاريخية لتأسيس المؤتمر الشعبي العام، والتي تعكس الطبيعة اللاحزبية لهذا التنظيم الذي سيصبح حاكماً وأوسع الأحزاب نفوذاً في الجمهورية العربية اليمنية، إلى أن سقط زعيمه في الرابع من ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧.

فالمؤتمر منذ تأسيسه لم يكن حزباً بقدر ما كان أشبه بمؤسسة حكومية، فقد أنشئ بقرار جمهوري، ليكون مظلة رسمية يتم تحتها ترويض الأفكار والانتماءات الحزبية التي كانت تتوزع بين التنظيمات السرية الإسلامية واليسارية والبعثية والناصرية، وجميعها كان يتحين الفرصة لوضع يده على الدولة.

لقد جاء المؤتمر كصيغة شمولية تكرسه فعلاً حزبياً مراوفاً هدفه الأساس هو القضاء على أي نشاط حزبي حقيقي في البلاد، وعبرت كذلك عن النزعة الشمولية الفردية لعلي عبد الله صالح التي كانت لا تحتمل وجود تعددية حزبية يمكنها أن تسلب منه السلطة في أي وقت من الأوقات، ورغم أنه كان محسوباً على حزب البعث العربي الاشتراكي، إلا أنه ما إن بلغ سدة السلطة رأى أن حاجته لحزب البعث وللبعثيين وللأحزاب بصفة عامة، كانت قد أُستنفدت، وأصبحت الحزبية أحد أعدائه الذين يتعين مواجهتهم.

ويتضح من محتوى وصيغة الميثاق الوطني الذي شكل الدليل السياسي للمؤتمر الشعبي العام الحضور الطاغية للإخوان المسلمين وللتيار السلفي. كما

دولة الشطر الجنوبي من اليمن المعروفة رسمياً باسم: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

الذي بدأ منذ ٢٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢. فتحول المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني اللذين وقعا اتفاقية الوحدة إلى حزبي السلطة، قبل أن يحتدم الصراع بينهما ليتحول إلى حرب شاملة في صيف ١٩٩٤م. وهي الحرب التي انتهت بهزيمة الحزب الاشتراكي اليمني، وانفراد المؤتمر الشعبي العام بالسلطة في اليمن الموحد وتحوله إلى حزب دولة بكل ما تعنيه الكلمة، وليصبح كذلك الباب الذي ينفذ من خلاله أصحاب الطموحات السياسية والسلطوية والباحثين عن الشهرة والجاه والمال، وحتى الذين يرغبون في الحفاظ على مصالحهم ووظائفهم، فكان الذي يربط المؤتمر بأعضائه هو الخوف من الرئيس والرغبة في الحصول على الفرص وحماية المصالح.

لذا غلب على المكون القيادي للمؤتمر الشعبي العام منذ نشأته الشخصيات التي تشغل مناصب قيادية وتنفيذية وعسكرية، وعلماء دين ومشائخ ورجال أعمال، وعدد لا بأس به من القيادات المنتمية لتنظيم الإخوان المسلمين، وبعض القيادات اليسارية والقومية التي تعايشت مع الرئيس علي عبد الله صالح.

استمر المؤتمر الشعبي العام بصيغته كتنظيم جامد وكابح للحريات وللتعددية الحزبية إلى أن تحقق التحول الأهم إثر تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو/ أيار ١٩٩٠، فقد اقترنت إعادة تحقيق الوحدة بإقرار التعددية السياسية، ما أفسح المجال لظهور الأحزاب إلى سطح الحياة السياسية بعد أن اضطرت للعمل تحت الأرض طيلة العقود الماضية من العهد الجمهوري

تداعيات مقتل صالح على المؤتمر وجماعة الحوثيين

شكل مقتل صالح نهاية مأساوية متوقعة لتحالف المصلحة التكتيكي المؤقت الذي أقامه صالح مع ألد أعدائه وأعداء حزبه، وأعني بهم الحوثيين، الذين خاض ضدهم ستة حروب، وإن كانت الجولات الأخيرة منها، اتجهت نحو تكريس شكل من أشكال العلاقة الطائفية والجهوية بين علي عبد الله صالح والحوثيين، في إطار مسعى الرئيس السابق لتكريس السلطة في عائلته والتحرر من أعباء الشراكة طويلة الأمد التي جمعتهم مع الإخوان المسلمين تحت المظلة السعودية.

١٢ عاماً من العلاقة الملتبسة:

لقد تبدلت أهداف الجولات الثلاث الأخيرة من حرب صعدة وكان آخرها الحرب السادسة التي اندلعت عام ٢٠٠٩، بالنسبة للرئيس اليمني السابق، من القضاء على تمرد الحوثيين إلى استثماره في إضعاف الجيش التقليدي الذي كان يتبع قيادات تتقاسم معه النفوذ على الدولة وتربطها علاقات وثيقة بالتجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين) الذي كان قد دخل في دائرة الاستهداف الأمريكي.

تحقق ذلك بعد أن وقع الطرفان اتفاقاً لتقاسم سلطة الانقلاب غير المعترف بها في صنعاء، في السادس من شهر أغسطس/ آب ٢٠١٦، عبر تشكيل ما أسمى بـ: «المجلس السياسي الأعلى».

وتضمنت تشكيلة المجلس السياسي الأعلى ١٠ أعضاء:

- ١- صادق أمين حسن أبو رأس.
- ٢- صالح علي محمد الصماد.
- ٣- خالد سعيد محمد الديني.
- ٤- يوسف عبدالله حسين الفيشي.
- ٥- قاسم محمد غالب لبوزه.
- ٦- محمد صالح مبخوت النعيمي.
- ٧- مبارك صالح المشن الزايدي.
- ٨- جابر عبدالله غالب الوهباني.
- ٩- سلطان أحمد عبد الرب مجاهد السامعي.
- ١٠- ناصر ناصر عبدالله النصيري.

كان دافع الرئيس السابق علي عبد الله صالح من وراء هذه الشراكة هو إعادة الثقة إلى حزبه، بعد أن تعرض لحملة إقصاء واسعة من المؤسسات، التي كان يشغل أعضاؤه الغالبية العظمى من المناصب الأساسية فيها.

لكن طموحه تعرض لانتكاسة بعد أن أظهر الحوثيون يقظة زائدة عن الحد، دفعتهم إلى البدء في احتواء المؤتمر الشعبي العام وقياداته والمسؤولين في المؤسسات وإقصائهم وإذلالهم وتقليص صلاحياتهم إلى حد أن دائرة الاستهداف طالت الحلقة الضيقة المحيطة بعلي عبد الله صالح من مساعديه الأمنيين وحتى أبنائه.

كما اتجه الرئيس السابق إلى استثمار المخاوف السعودية من تنامي قوة الحوثيين الموالين لإيران، الأمر الذي أتاح له فرصة ثمينة لاستصدار الدعم من الجار السخي طيلة سنوات الحرب.

هذا الاستثمار من جانب الرئيس السابق علي عبد الله صالح للحوثيين تحول بالنسبة لهم إلى فرصة ثمينة لبناء القوة الذاتية استناداً إلى الأسلحة والمعدات التي وضعها الرئيس السابق تحت تصرفهم الأمر الذي سيمنحهم مدداً كبيراً في الحروب التي فجروها بعد ذلك في إطار سعيهم للاستحواذ على الدولة.

بعد أن فقد علي عبد الله صالح السلطة، إثر ثورة ١١ فبراير/ شباط ٢٠١١ التي كان الحوثيون اسماً جزء منها، توفرت اللحظة التاريخية التي رسخت التحالف الخفي بين الرئيس السابق والحوثيين، ليتحول إلى حلف جهوي طائفي واضح هدفه القضاء على ثورة فبراير/ شباط، باعتبارها عقبة أمام طموحات الطرفين غير المنسجمة في حقيقتها. فالرئيس السابق يريد استعادة السلطة، والحوثيون يريدون إقامة دولتهم الإمامية المستندة إلى مبدأ الحق الإلهي في ممارسة السلطة.

في الحقيقة شكل هذا الاختلاف في الأهداف سبباً كافياً لأن يتحين كلا الطرفين الفرصة للتخلص من الآخر.

فقد بقي علي عبد الله صالح ينأى بنفسه عن مسؤولية إدارة الدولة التي استولى عليها الحوثيون، ويقدمهم لأنصاره ولليمنيين عامة وللعالم كذلك، بأنهم الحكام الحقيقيين للدولة، إلى أن تمكن الحوثيون أخيراً من إقناعه بالشراكة السياسية التي وضعت السلطة التشريعية، تحت أيديهم وغالبية أعضائها من كتلة المؤتمر الشعبي العام.

علي عبد الله صالح مع أبوظبي والتحالف وهدفه الانقضاض على الحوثيين.

قرر الحوثيون أن يقيموا الاحتفال بالمولد النبوي في ميدان السبعين، في خطوة قُصد منها التغطية على خطة السيطرة على الميدان ومسجد الصالح الواقع في طرفه الشرقي، وبدء حملة عسكرية لتصفية النفوذ العسكري للرئيس السابق علي عبد الله صالح، خصوصاً بعد أن اكتشفوا مخططاً أمنياً وضع أنصار الرئيس السابق في حالة جهوزية أمنية كاملة.

وبحجة تأمين فعالية الاحتفال بالمولد قرر الحوثيون يوم ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧، الدخول إلى حرم جامع الصالح واعتلاء مناراته الست، وقبل هذا الطلب في البداية برفض من حراسة الرئيس السابق، لكن ونظراً للضغوط التي مارسها الحوثيون رضخ الرئيس السابق للأمر ودخل الحوثيون المسجد وهم يطلقون الرصاص والصرخة التقليدية للجماعة الحوثية.

لكن الأحداث الأمنية تطورت في اليوم التالي لتندلع الاشتباكات المتقطعة التي تحولت في الثاني من ديسمبر/ كانون الأول، إلى اشتباكات شاملة، استمرت حتى الرابع من ديسمبر/ كانون الأول اليوم الذي لقي فيه الرئيس السابق مصرعه في منزله الكائن بالوسط التجاري للعاصمة صنعاء.

ماذا بقي من الشراكة؟:

أنهى مقتل علي عبد الله صالح أكثر من اثني عشر عاماً من العلاقة الملتبسة التي جمعت الرئيس السابق مع جماعة الحوثي، وتخللتها حروب وتحالفات تكتيكية سرية وعلنية انتهت إلى شراكة سياسية ومن ثم صراع مسلح.

فقد اجتمع أكبر في الرابع والعشرين من أغسطس/ آب ٢٠١٧ بميدان السبعين، حشد هو الأكبر في تاريخ المؤتمر الشعبي العام، عبر عن رغبة عارمة لدى أنصار الرئيس السابق وشرائع واسعة من سكان صنعاء والمحافظات المجاورة في الخلاص من سيطرة الحوثيين على الدولة.

لكن هذا الحشد حوله الحوثيون وبالأعلى رئيس المؤتمر الشعبي العام، وقياداته عندما فرضوا عليه خطاباً أظهره مسلوب الإرادة وتابعاً ضعيفاً للحوثيين، خابت معه آمال المؤتمرين ومن احتشد معهم، وكان أن أعقبه الحوثيون باستعراض عسكري كبير في ميدان السبعين أعطى انطباعاً للجميع حول الطرف الذي يتحكم بصنعاء.

الصدام المسلح:

وبعد هذا الحشد بيومين فقط، تصاعدت وتيرة استفزاز الحوثيين للرئيس السابق وحزبه المؤتمر الشعبي العام، حينما اعترضت نقطة أمنية تابعة للحوثيين مساء ٢٦ أغسطس/ آب موكب نجله صلاح علي عبد الله صالح الذي كان برفقة الضابط الأمني البارز العقيد خالد أحمد زيد الرضي، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية بحزب المؤتمر الشعبي العام. وقد تحول هذا الاعتراض إلى اشتباك أودى بحياة العقيد خالد الرضي، واثنين من مسلحي الحوثي.

وقع الحادث في جولة المصباحي أي في الطرف الجنوبي الغربي من ميدان السبعين الذي يخضع معظمه لنفوذ الرئيس اليمني السابق، في مؤشر على طبيعة العلاقات المتوترة وبلوغ الحوثيين تحديداً مرحلة اللاعودة، خصوصاً بعد أن تنامت إلى الحوثيين معلومات بشأن التنسيق عالي المستوى الذي يجريه

رئيس الحزب حتى انعقاد المؤتمر العام وانتخاب قيادة جديدة.

جاء صيغة البيان الصادر عن الاجتماع وفق ما يريد الحوثيون فلم تشر إلى ظروف مقتل علي عبد الله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام والأمين العام للمؤتمر عارف الزوكا ولم يدن الجهة التي قتلتها. بل أن بيان اللجنة العامة الذي تناقلته وكالات الأنباء أكد أن «حزب المؤتمر كان وما يزال ضد العدوان على اليمن، وسيقف مع كل أبناء الشعب اليمني لمواجهته، ولن يجيد عن مبادئ الميثاق الوطني للحزب، ولا عن نظامه الداخلي»، بما يتناقض تماماً مع الموقف الذي كان قد أعلنه علي عبد الله صالح قبل مقتله بيومين.

مكاسب الحوثيين:

خسر المؤتمر الشعبي العام خلال جولة الصراع الأخيرة مع الحوثيين في العاصمة صنعاء نفوذه السياسي وحضوره الشعبي، ووحدته التنظيمية، بعد أن توزعت قياداته إلى ثلاث أجنحة، أحدها يخضع لسلطة الحوثيين، والثاني يتمثل في القيادات البارزة للسلطة الشرعية وعلى رأسهم رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، ورئيس الوزراء أحمد عبيد بن دغر ومستشار رئيس الجمهورية رشاد العليمي وصاحب الولاء المزدوج محمد الشائف عضو الهيئة الاستشارية للرئيس.

أما الجناح الثالث فيضم قيادات مقربة لصالح ولكنها اختارت الخروج مبكراً إلى عواصم عربية أبرزها القاهرة وأبوظبي، ومن هذه القيادات الأمين العام المساعد للمؤتمر ورئيس كتلته البرلمانية سلطان البركاني، ورئيس دائرة العلاقات الخارجية وزير الخارجية الأسبق

لم يكن هناك من طرف في المؤتمر الشعبي العام معني بتوظيف التحالفات الملتبسة هذه من علي عبد الله صالح نفسه، وبمقتله، فقد المؤتمر مؤسسه ومحركه الأول، ومموله وصاحب المصلحة الأساسية من هذا الحزب الذي تحول في نظري إلى تركة سائبة مفككة ومبعثرة ومن الصعب جداً إعادته كلاعب رئيسي خصوصاً إذا قرر التحالف باسم المؤتمر إعادة إنتاج سلطة مشابها لنظام الرئيس السابق الذي أسقطه اليمنيون عبر ثورة عارمة في شتاء ٢٠١١.

أظهر الحوثيون رغبة في استثمار التركة السياسية للرئيس السابق، بالإبقاء على الشراكة مع المؤتمر، ولم يترددوا في إجبار ما تبقى من قياداته الأساسية في صنعاء إلى إجراء لقاءات تشاورية علنية مع صالح الصماد رئيس ما يسمى المجلس السياسي الأعلى بعد يومين من مقتل رئيس المؤتمر.

وقد تسبب هذا الإجراء في موجة غضب لدى أنصار الرئيس السابق، ضد هذه القيادات التي أكرهت على الأرجح على القيام بهذا النشاط السياسي الإجباري فيما لا تزال جثة الرئيس السابق مخفية ولم يحدد مصيرها أو مكان وجودها حتى اللحظة.

أثمرت ضغوط الحوثيين انعقاد الاجتماع الاستثنائي لأعضاء اللجنة العامة المتواجدين في صنعاء في السابع من يناير/كانون الثاني، بفندق سبأ بصنعاء، لأول مرة في تاريخ الحزب، الذي فقد إمكانياته ومقراته وقائده ونفوذه وتاريخه الطويل في السلطة دفعة واحدة.

اجتمع اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام عقدت تحت الحراسة المشددة للحوثيين، وتم خلاله اختيار نائب رئيس الحزب صادق أمين أبو راس للقيام بمهمة

الادعاء بأنهم حسموا المعركة بكل أبعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية، مع بقاء ميناء الحديد تحت أيديهم ومعظم موارد الدولة من الجمارك والضرائب كذلك.

فقدان سيطرة الشرعية على المؤتمر:

من الثابت القول إن السلطة الشرعية لم تنجح حتى الآن في معركة قيادة حزب المؤتمر الشعبي العام المنهار، مع العلم أنه بالحسابات المنطقية فإن من مصلحة حزب المؤتمر أن يلتحم بالقيادة الشرعية التي هي قيادات أصيلة بالنسبة له فقد كان الرئيس عبدربه منصور هادي نائباً أول لرئيس المؤتمر وأميناً عاماً، عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية.

وكان الدكتور أحمد عبيد بن دغر نائباً أول لرئيس المؤتمر إثر الانقسام الأول لقيادة الحزب عام ٢٠١٤ والذي دفع الرئيس السابق إلى عقد اجتماع استثنائي للجنة الدائمة في الثامن من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤ بصنعاء جرى خلاله الإطاحة بالرئيس عبد ربه منصور هادي من منصب كئائب أول لرئيس المؤتمر، بسبب الخلاف الذي نشأ بين الرئيس والرئيس السابق علي عبد الله صالح.

فيما شهدت قيادة المؤتمر الشعبي العام الانقسام الثاني على إثر التحاق رئيس الوزراء الحالي والنائب الأول السابق للمؤتمر بصفوف الشرعية في إبريل/ نيسان من العام ٢٠١٥.

الدكتور أبو بكر القربي، ويحيى الكحلاني والدكتور عادل الشجاع وحمود خالد الصوفي.. وآخرون.

وفي حين يبذل جناح الشرعية جهوداً مضنية للململة الحزب وإعادة توحيدته تحت قيادته تدعم أبوظبي تحرك القيادات التي اتخذت البقاء في منتصف المسافة بين السلطة الشرعية والحوثيين..

لذا يمكن القول إن الذي كسب جولة الصراع حتى هذه اللحظة هم الحوثيون على الرغم من أن ذلك ما يزال يعتمد بدرجة أساسية على نفوذهم العسكري والأمني في صنعاء وعدم وجود خيارات لدى القيادات التي تخضع لسيطرتهم لتقرر ما إذا كانت تريد البقاء في صنعاء وأنها بالفعل تدعم بقاء التحالف والشراكة مع الحوثيين أم ترفضه.

الجانِب الأهم فيما حققه الحوثيون أنهم وضعوا يدهم على السلطة البرلمانية التي يحيطون رئيسها يحيى الراعي بحراسة مشددة، فهو المسؤول الوحيد في صنعاء الذي يتحرك بموكب كبير، في حين تتجنب القيادات الحوثية البارزة التحرك بمواكب خوفاً من استهدافها من طيران التحالف.

يمكن لجناح صنعاء في المؤتمر الشعبي العام المدعوم من الحوثيين أن يتكئ على سيطرته الميدانية على فروع المؤتمر الذي من المقرر أن يعيدها الحوثيون وفقاً للتوجيهات الصادرة عن صالح الصماد.

لكن الأمر مرهون بمآلات المواجهات العسكرية وبتناجها الميدانية النهائية، التي إن لم تحقق الأهداف المعلنة للشرعية والتحالف والتي تقضي بدحر الانقلاب فإن الحوثيين سيكون بوسعهم

دوافع اهتمام التحالف بتركة صالح السياسية والعسكرية المنهارة.

وقد ظل علي عبد الله صالح على صلة وثيقة بأبوظبي عبر ابنه أحمد المتواجد فيها منذ سنوات، وعبر نجل شقيقه عمار محمد عبد الله صالح وعبر القياديين البارزين في المؤتمر الدكتور ابوبكر القري وحمود الصوفي اللذين يتواجدان بصورة مكثفة في أبوظبي وأحياناً في القاهرة.

ويمكن أن نجل هنا أهم الدوافع التي ساهمت في تطور العلاقات بين أبوظبي القوة الثانية في التحالف العربي من جهة، وبين الرئيس السابق وحزبه المؤتمر الشعبي العام من جهة أخرى فيما يلي :

- الرغبة في إحلال قيادة للسلطة الشرعية محل القيادة الحالية كشرط للتسريع في وتيرة المعركة العسكرية وضمان ألا تقول نتائجها لصالح القوى المرفوضة من جانب التحالف.

- العداء الشديد الذي تكنه أبوظبي لشركاء المعركة الأقوياء باعتبارهم قوى إسلامية إخوانية.

- رغبة أبوظبي والرياض في استكمال تحقيق أهداف الثورة المضادة في اليمن والتي كان الرئيس السابق وحزبه جزء أصيلاً فيها.

- إعادة إنتاج نظام هجين في صنعاء يطوي صفحة الربيع العربي نهائياً ويمكن أن يسمح بالترتيبات التالية التي يخفيها التحالف لمستقبل اليمن وأهمها، انفصال الجنوب.

مما سبق نستنتج أن التحالف العربي يقع عليه الرهان في حسم معركة قيادة المؤتمر الشعبي العام خلال المرحلة المقبلة، وهو حسم قد لا يضمن بالضرورة التحاق جناح صنعاء بالقيادة المدعومة من أبوظبي على وجه التحديد، أو يعيد المؤتمر حزباً قوياً ومفيداً، ولكن قد يتحقق ذلك بالهزيمة العسكرية للحوثيين، وهو أمر مستبعد على المدى القصير إلا أنه قد يحدث إذا ما قرر التحالف وضع ثقله العسكري لتحقيق هذا الهدف الذي لم يضمّر التحالف أية نية حقيقية لتحقيقه طيلة الفترة الماضية.

دوافع الاهتمام بالمؤتمر:

كان واحداً من الأسباب الرئيسية للتصادم العسكري بين الحوثيين وزعيم المؤتمر الشعبي العام علي عبد الله صالح، المعلومات التي انتهت كما أسلفنا إلى الحوثيين وأفادت بوجود تنسيق بين الرئيس السابق وأبوظبي على وجه التحديد.

وكان قد لوحظ في الأشهر الأخيرة من حياة صالح عدم تحوطه من ضربات محتملة للتحالف، فقد كان يعقد اجتماعاته في مقر اللجنة الدائمة للمؤتمر الكائن في حي حدة السكني، دون تحفظ كما كان معتاداً في بداية الحرب.

وكانت مخاوفه قد ازدادت من الحوثيين أنفسهم وليس من التحالف.

ولوحظ كذلك أن الإعلام الموالي للتحالف في الوقت الذي صعد من هجماته على شركائه في الحرب مثل التجمع اليمني للإصلاح، بدأ يظهر قدراً كبيراً من الانفتاح على حزب المؤتمر الشعبي العام وزعيمه وقياداته.

التوصيات

على الرغم من قناعاتي الشخصية، بأن المؤتمر الشعبي العام استنفد أسباب وجوده كحزب مارس السلطة بشكل مطلق واحتكر كل مفاصلها، وامتيازاتها، إلا أن من الضرورة بمكان العمل بشكل جدي منسق وفعال لمنع الحوثيين من إعادة توظيف ما تبقى من التركة السياسية للمؤتمر الشعبي العام وزعيمه علي عبد الله صالح.

لإن بقاء جناح أساسي في الحزب خاضعاً للحوثيين وتحت تصرفهم من شأنه أن يمنح الحوثيين سبباً للإدعاء بأنهم يمثلون مكوناً وطنياً مهماً ووازناً في البلاد.

وعليه فإن أهم ما يمكن أن يُوصى به هنا ما يلي:

- الإسراع في ملزمة القيادات المبعثرة في الخارج وحشدتها لعقد مؤتمر استثنائي للمؤتمر الشعبي العام في أي من المدن المحررة لانتخاب قيادة جديدة متوافق عليها تحت مظلة الشرعية.
- بذل ما يكفي من الجهد لإقناع الرياض بعدم جدوى الجهود الأحادية التي تبذل من جانب أبوظبي لإعادة ترميم الواجهة السياسية للمؤتمر بعيداً عن الشرعية.
- العمل على توفير مسار آمن لإخراج القيادات البارزة للمؤتمر من صنعاء وأعضاء الكتلة النيابية للمؤتمر كذلك.
- الإسراع في خطوات انعقاد مجلس النواب بمدينة عدن لانتخاب هيئة رئاسة جديدة إذا لم يتسن إقناع الرئيس الحالي للمجلس بالهجئ إلى عدن وضمان عملية انتقال آمنة له من صنعاء.

«انتهى»



المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJIK
ARAŞTIRMA MERKEZİ



Bahçelievler / İstanbul-Turkey

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com